

سلاح والظواهر اثم اذا علموا اثمهم يتركوا الصالحين
 وفي الخفة والحواشي وغيرهما جعلوا حق الاخذ للسلطان
 لا يترجم في البراري وحفظها بالحماية قال في الحواشي
 قوله وصاحبها بالخيار احتراز من قول الطحاوي فانه
 جعل الخيار الى العاقل كلما احتاج الى الحماية السلطان
 واما حديث بقة بن الوليد عن ابي معاذ فقد قال
 البيهقي ابي معاذ مروى الحديث قلت وبقة ضعيف
 حدثنس ايضا وقيلا حديث بقة غير تقيته فكن بها
 على تقيه وروى من طرق قال البيهقي اسانيد هذا
 الحديث ضعيفة فايده قال ابو عبيد الجهمه الخليل
 الكسعة الخيري والنخعة الرقيق وقال الكسائي في
 النخعة بالضم البقر العاقل والكسعة مضمومة وكان
 فيها قولان احدهما الرقيق والاخر الخيري وكلامهما يرجع
 الى معنى الكسع وهو الذفع وكذا في النخعة انها العواقل
 من البقر ومن الرقيق وذكر الفارسي في مجمع الغرائب
 عن الفراء ان النخعة ان ياخذ المصدق دينارا بعد
 فراغه من الصدقة وقيلا النخعة الخيري وقيلا كدابة
 استعملت من ابله وبقرو بغال وحمير ورقيق وقيلا
 الكسع والنخعة صفار الغنم ذكر ذلك في الامام وفي الصحيح
 النخ السوق الشديد قال لا تصير باضربا و تخا تخا
 ما ترك الخ لهن تخا وفي الامام عن سارية الخليلي
 عن النبي عليه السلام انه قال قد اراكم الله من الجاهل
 والسجه والنخعة وفسر بانها الهمة يعبدونها في
 الجاهلية وذكر في شرح مختصر الكرخي وشرح الترمذي
 ان شاء ادي ربيع عشر قيمتها وان شاء ادي عن كذا
 فرس دينارا وفي جوامع

رواه
 غيره

فرس دينارا وفي جوامع الفقه يجب في الاناث والمختلطة
 عند لكل فرس دينارا وقيلا ربيع عشر قيمتها وفي احكام
 القبران للشيخ ابي بكر الرازي ان كانت اناثا او ذكورا و
 اناثا يجب وفي البدايع الخيلان كانت تعلف للركوب و
 الخيل او الجهاد في سبيل الله فلا زكاة فيها اجماعا وان كانت
 للتجارة يجب اجماعا وان كانت تسم للذرة والنسل وهي
 ذكور واناث يجب عندها فيها الزكاة قولوا واحدا وفي الذكور
 المنفردة والاناث المنفردة روايتان قال في المحيط المشهور
 عدم الوجوب فيهما وقال في جوامع الفقه الصحيح انه لا
 زكاة فيهما لان النخ لا يحصل منهما بالذرة والنسل ولا
 يוכל لحمها عندئذ بخلاف الابل والبقر والغنم المنفردة
 لانها ساكولة اللحم فالزيادة فيها بالسمن بمنزلة الزيادة
 بالذرة والنسل ولو قيل بالزيادة فيها بالسمن والسمن
 يزهد قيمتها فيحصل زيادة المائبة وهي النخ يجب
 عنه ان زيادة المال غير معتنى في السوايم وفي المبسوط
 في الاناث المنفردة قال ذكر في الزكاة للحسن بن زياد
 ومرواية الكرخي عنه وفي رواية الطحاوي لا يجب و
 في الذكور المنفردة لا يجب نص عليه في المجتهد عنه قال
 صاحب الروضة ورايت في اثار ابي حنيفة قال ابراهيم
 النخعي في الخيل السابعة ان شئت في كل فرس دينارا
 وان شئت عشرون دراهم وان شئت القيمة في كل ما يبي
 درهم خمسة دراهم عن كل فرس ذكر وانما قال محمد
 وبه اخذ ابو حنيفة فوجهها في الذكر حال الانفراد قال
 بسبب السوم يخف المؤنة على صاحبها وبه يصير
 مال الزكاة ووجه الفرق بين الاناث والذكور عند

الصحيح